ثالثاً : المصالحة بين الليبرالية والرأسمالية : تجربة الماضى وتجربة المستقبل

كانت التجربة الأولى هى دولة الرفاهية الإجتماعية GALBRAITH هو أحد أهم منظريها[١٩] ، والتجربة الثانية والتى أعقبت الأولى هى التجربة النيو-ليبرالية والتى تحمل غالباً إسماً أخر فى الأدبيات الاقتصادية وهو الإصلاح الاقتصادى .

ومن الملاحظ أن التجربتين كانتا عملياً تحت تأثير النظرية النقدية ، وإشارة الحديث إلى هذه النظرية لا تعنى فقط أن أدواتها التحليلية كانت حاضرة فى التجربتين ، ولكنها تعنى أيضاً أن التجربتين حاولتا أن تستعيداً تقليداً رافق – وفى تزامن التوقيت – ميلاد الليبرالية والمجتمع المدنى والدولة فى ظل النظام التجارى ، وهو التقليد الخاص بالتعامل مع النقود كمعيار للثروة .. وبإستعادته صار التضخم هو مؤشر بوصلة سياساتهما الاقتصادية ، ولم يكن مؤشراً للبوصلة فقط .. بل كان شفرة الحدث فى متصلهما ، فلقد تحطمت الأولى على صخرة تضخم التكاليف . بينما بدأت الثانية بمحاولة إزاحتها جانباً .

١/٣ دولة الرفاهية الإجتماعية : الصعود والإنكسار

كانت دولة الرفاهية الاجتماعية عنواناً مثيراً فى التاريخ – الإجتماعى للرأسمالية، وجاءت كمحاكاة لمثال العقلانية الرشيدة التى تفترض المصالحة بين الرأسمالية والليبرالية ، فإذا كانت الذات الحرة فى الليبرالية تبحث عن القانون .. فإن الرأسمالية تفصح عن قانون «المعظمة» وتكرسه فى سوق موسع ، وإذا كان الموضوع الحر فى الليبرالية يختزن فكرة التطور .. فإن الرأسمالية تجسد الفكرة فى سوق منافسة القلة ، وإذا كانت الليبرالية تسلم بتحرير رغبة الفرد .. فإن الرأسمالية تبشر بوعد الرفاهية .

وهكذا أرادت دولة الرفاهية الإجتماعى لنفسها أن تأتى دورة الإنتاج – التوزيع بما يحقق معظمة ربح الرأسمالى ومعظمة إشباع المستهلك ولكن فى سوق موسع قادر على الوفاء بوعد الرفاهية الاجتماعية ، وبحكم أنها رفاهية .. فإن الثقل النسبى للخدمات والسلع الاستهلاكية الكمالية يبدو مرجحاً فى مكون الناتج المحلى الإجمالى[٢٠] ، وبحكم إنها إجتماعية .. فإن إستهلاك الخدمات والسلع الاستهلاكية الكمالية ينبغى أن تتسع قاعدته الاجتماعية لخلق ما يمكن وصفه بديمقراطية الاستهلاك[*] ، وعندئذ .. يصبح من حق الطبقة العاملة أن تستهلك الخدمات الترفيهية والثقافية وأن يكون لها حصة فى سوق السلع الكمالية ... إلخ ، وحتى لا تأتى ديمقراطية الاستهلاك مجرد ديمقراطية صورية ، فلقد قبلت دولة الرفاهية الإجتماعية بإحدى فرضيات النظرية النقدية[**] والتى لا تتمثل الطلب على النقود فى سوق النقد فقط . ولكنها تتمثله أيضاً فى الأسواق الأخرى .

(*) تتبنى الليبرالية الإجتماعية – وكما سيتضح فيما بعد – مفهوم ديمقراطية الاستهلاك ، ولكنها ستحاول أن تمنحها أبعاداً أخرى .

(**) النظرية النقدية تبقى حاضرة بصورة أو بأخرى وكما سيتضح لاحقاً فى الليبرالية الإجتماعية .

وبمقتضى الفرضية .. كان هناك التشريع الخاص بالحد الأدنى للأجور ، وكانت هناك – أيضاً – المواثمة الخاصة بخفض معدل التضخم للسلع الأساسية دون مستوى المتوسط العام لمعدل التضخم ، وكان هناك – كذا – الإقرار بحق النقابات العمالية فى التدخل لتحديد الأجر النقدى ، وعلى الطريق جاءت الامتيازات الإجتماعية للعمل والتى وصفها البعض بالأجر الثانى ، إمتيازات مثل : الانخفاض فى عدد ساعات العمل دون إنخفاض موازى فى الأجر ، وزيادة عدد أيام الأجازات المدفوعة الأجر ، ومضاعفة الأجر فى حالة العمل أيام العطلات الرسمية ، والتوسع فى شبكة التأمين الاجتماعى والصحى ... إلخ ، وفى الحاصل .. فلقد عرفت دولة الرفاهية الاجتماعية زيادة تضاعفية فى تكلفة العمل[٢٢] .

وإتصالاً .. فلقد افترضت دولة الرفاهية الاجتماعية أن نموذج «منافسة القلة» هو النموذج الأفضل – عملياً – لإدارة علاقات السوق وتفعيل فكرة التطور ، حيث يتواجد عدد قليل نسبياً من الرأسماليين الأقوياء الذين لا تجمعهم رابطة إحتكارية ، وينخرطون معاً فى منافسة لتخليق أنماط متعددة من سلعة واحدة إستثماراً لتطور تكنولوچى يسمح بتنوع تمييزى بين هذه الأنماط (أنماط متعددة للسيارات ، أنماط متعددة للملابس ، أنماط متعددة للسلع الغذائية ... إلخ) ، ولأن رغبات المستهلكين – عندئذ – لن تكون موزعة بين سلع مختلفة فقط ولكن بين أنماط مختلفة لسلعة واحدة ، فإن الرأسمالى فى هذه الحالة لن يتعامل مع طلب يقينى يحدد له مسبقاً حجم مبيعاته عند أسعاره المعلنة .. فضلاً عن أنه لا يعلم وبيقين قاطع السياسات التسويقية لمنافسيه ، ومن ثم .. فهو لن يملك إلا أن يدير خططه فى مساحة تقديرية يتأرجح فيها العرض والطلب .. وهى بالضرورة مساحة من اللايقين التى تنفرج أبعادها كمسرح لحرب أسعار بين الرأسماليين ، وهى حرب مرغوبة لذاتها ، ولاعتبارات تقول :

أ – إنها تساعد على الإلتزام بإحدى مبادئ النظرية النقدية والتى توصى بخلق توقعات بإنخفاض نسبى للأسعار حتى يزداد عرض النقود وتنخفض تباعاً أسعار الفائدة .. لترتفع بالتوازى القيمة الرأسمالية للأسهم والسندات والتى أعطتها دولة الرفاهية الإجتماعية أهمية خاصة .. بإعتبارها المولد الثالث للدخل بعد العمل وملكية الأصول الرأسمالية العينية .

ب – إنها تساعد على زيادة القيمة الحقيقية للأجور ، وبالتالى تنتقل الشرائح العمالية على سلم ديمقراطية الاستهلاك إلى درجات أعلى من الاستهلاك الكمالى[٢٣]

وظل رهان دولة الرفاهية الاجتماعية قائماً على أن أطراد التكثيف الرأسمالى فى العملية الإنتاجية سوف يقود إلى زيادة إنتاجية العمل وخاصة فى مجال السلع الاستهلاكية ، وبالتالى لن تعوز المشروع الاقتصادى القدرة على إمتصاص الزيادة فى تكلفة العمل .. بدون خلل موازنة ، وفى نفس الوقت .. فإن تدفق السلع الاستهلاكية وبمعدلات مطردة سوف يقترب بها من الوفرة النسبية التى تطلبها ديقراطية الاستهلاك وتبشر بها .

وبدت دولة الرفاهية الإجتماعية مطمئنة لرهانها ، خاصة إنها اعتمدت السياسات الكينزية لسد ثغرات خلل التوازن فى سوق العمل وبالتالى نفى البطالة اللاإرادية والبطالة الكلاسيكية ، ولكن المستجدات التى طرأت على الاقتصاد العالمى منذ سبعينيات القرن العشرين .. قادت دولة الرفاهية الإجتماعية إلى أزمتها ، فالزيادة فى أسعار النفط والمواد الخام فى عام ١٩٧٣ كانت إعلاناً عن صدمة تضخم التكاليف والتى لحقت بها الصدمة الثانية فى عام ١٩٧٩ ، ثم أضاف تراجع معدل نمو الإنتاجية الحقيقية للعمل رافداً جديداً لتغذية تضخم التكاليف (ففى الفترة ١٩٧٩/١٩٩٠ بلغ معدل نمو إنتاجية العمل حوالى ٠,٥ ٪ ، ٣ ٪ ، ١,٦ ٪ ، ٢,٤ ٪ ، ٢ ٪ فى مقابل ٢,٥ ٪ ، ٧,٧ ٪ ، ٦ ٪ ، ٥,١ ٪ ، ٣,٢ ٪ فى الفترة ١٩٥٠/١٩٧٣ فى كل من الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا على التتوالى)[٢٤] ، وكان إنخفاض معدل نمو الإنتاجية مرتبطاً بتباطؤ معدلات التقدم التكنولوجى من ناحية ، وبذبذبات اللايقين التى عرفها سوق منافسة القلة من ناحية أخرى ، فلقد قادت منافسة القلة إلى إحتفاظ المشروعات برصيد من العمل المؤهل والذى لا يتم تسريحه فى حالة إنكماش الطلب بأمل إعادة تعبئته فى دورة الإنتاج فور إنتعاش الطلب ، وهذا بدوره خلق ظاهرة فائض عرض العمل داخل المشروعات .. وهى ظاهرة تؤثر سلباً على إنتاجية العمل وخاصة فى دورات الإنكماش والركود .

وفى السياق وتحت ضغط تضخم التكاليف ارتفع معدل نمو السيولة ليتجاوز ضعف معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى .. وهى مفارقة تعطلت معها ألية المضاعف الكينزى كرد فعل لتوقعات الإنكماش الإئتمانى ، وكان MUETP[٢٥] من أوائل الذين أشاروا إلى تعطل الألية ولكنه لم يتوقف أمام التفسير ، وفى تقديرى .. فإن التفسير يكمن فى الإرتباط بين ألية المضاعف والميزان النقدى للأفراد ، وفى ظل توقعات الإنكماش الإئتماني يبدأ الأفراد فى السحب من ميزانهم النقدى .. ليتراجع تباعاً أثر المضاعف وتتعطل آليته .

ومع تعطل ألية المضاعف الكينزى إزداد عجز الموازنة بإطراد ، ولكن مفعول العجز ظل محايداً فى ضبط إيقاع سوق العمل ولم يعد بمقدوره الحيلولة دون تروز

البطالة الكلاسيكية والتى لحقت بها – وفى تزامن التوقيت – البطالة اللاإرادية ، وتكفلاً معاً بنفى الفرضية الكينزية القائلة بالعلاقة العكسية بين البطالة والتضخم .. فلقد إزدادت معدلات البطالة فى ظل تسارع معدلات التضخم .

وهكذا إنهارت الخطوط الدفاعية لدولة الرفاهية الإجتماعية .. وعادت إشكالية الرأسمالية والليبرالية تطل من جديد ، وأطلت معها ثلاثة إجتهادات – عرضنا لها قبلاً – تعلن الهزيمة النهائية لليبرالية ووفاتها ، ثم تقدمت التجربة لينو – ليبرالية بمدخل أخر لعقد المصالحة المفقودة بين الليبرالية والرأسمالية ، ولكنه هذه المرة مشروط بموت الدولة وبالإنتقال من الفرد إلى الفردية .. بتقمص الذات للموضوع فى إحلال التوحد ، هكذا تقول مسودة الإنشاء .. والتى تترك فراغاً فى سطرها الأخير لتملؤه أزمة المستقبل .

٢/٣ التجربة النيو-ليبرالية : مسودة الإنشاء وأزمة المستقبل

التجربة النيو–ليبرالية ترافق فى زمنها المعاصر والمستقبلى .. نقلة كيفية للنظام الرأسمالى ، من نظام رأسمالى شبه مخطط تبلورت ملامحه فى دولة الرفاهية الإجتماعية ، إلى نظام رأسمالى مخطط لم تتبلور ملامحه بعد .. ولكن حاضره يشهد بـ :

١ – صعود التكنوقراط إلى موقع القوة المركزية وإحتلالهم مركز الفعل ، فالرأسمالى لا يدير مشروعه فى هذا النظام ولكن الإدارة منوطة بالتكنوقراطى ، وإذا أراد الرأسمالى أن يحتجز المهمة لنفسه .. فإن عليه وبوعى الاستجابة أن يتحول إلى رأسمالى / تكنوقراطى .

٢ – أن الآليات الرأسمالية تقبل بوجود الخطة[٢٦] وتعتمدها كعنوان رئيسى فى مداخلة إدارة السوق وفى مداولة إدارة المشروع .. فى خلفية معطيات تقول :

(أ) أن المنافسة هى التى تخلق الإزدهار .. وليس العكس ، فالمنافسة تستحث الرغبة(*) وتحرض الطلب تباعاً ، ومن ثم .. فإن هدف المشروع لا يعود مجرد تحصيل أكبر ربح ممكن فى المدى القصير .. ولكن البقاء فى مضمار المنافسة فى المدى الطويل .

(ب) أن التكنولوچيا – السلعة تسلك فى إطار عملية إنتاجية متوسطة وطويلة المدى ، وكلما إزدادت أهميتها فى سوق المبادلات ، كلما تأصل – بالتالى – بعداً جديداً فى منهجية إدارة السوق ، يبدأ بتوقعات طويلة المدى وينتهى إلى إجراءات قصيرة المدى .

(*) بإنتاجها سلع جديدة لم تكن مدرجة فى قائمة رغبات الفرد ، ولكن بمجرد إنتاجها تتملكه الرغبة فيها .

(جـ) أن اللايقين يتصاعد بذبذبة المخاطر ويشدد على ضرورة رسملتها وإدراجها – كما يلاحظ RICHET[٢٧] – كجزءٍ لا يتجزأ من حسابات التشغيل، وهى ملاحظة تقودنا إلى أخرى .. فالمبادرة والمبادأة كانتا هما أوراق إعتماد الدور التاريخى لبرجوازية رأس المال .. ومن ثم فإن المخاطرة هى جزء من أرث الخبرة للبرجوازية ، ولكن الجديد هو أن المخاطرة التى عرفتها البرجوازية كانت موقوتة فى الزمن وتتقلص بإنتصار الجديد على القديم وإحكام السيطرة على شروط النمو .. فالمجهول ينحسر أمام تمدد المعرفة ، ولكن فى ظل اللايقين .. فإن الجديد ينتصر على القديم ولكن بدون سيطرة على شروط النمو .. فالمجهول يتمدد تلازماً مع تمدد المعرفة .

النظام الرأسمالى المخطط مازال فى أطواره الأولى وهو يخلق حقائق على الأرض لا يمكن تجاهلها فى مستقبل التاريخ[*] ، ولكنها حقائق مازالت تختمر بإحتمالات مفتوحة ولا يوجد حتم تاريخى يربط مصيرها بالتجربة النيوليبرالية ، فهى تجربة مازالت مجرد مسودة فى مستقبل التاريخ .. مسودة تلقى بكل ثقل رهانها على ثورة إنفجار المعلومات .

وأجدنى أكثر تفضيلاً لمصطلح «ثورة إنفجار المعلومات» بدلاً من مصطلح «ثورة المعلومات» فإذا قبلنا بالمطابقة بين المعلومات ودلالة أصلها اللغوى اللاتينى Information والذى يعبر عن عادة سلوكية لاتينية فى إستهلاك الوقت فى أحاديث يتم فيها تبادل الأخبار والأفكار بين الأفراد فى حلقاتهم الاجتماعية ، فإن المعلومات – بذلك – تحمل دلالات وسائط النقل الإجتماعية ، ولأن النقل هو أحد أشكال الحركة .. ولأن الحركة هى أحد مرادفات الزمن ، فإن مفهوم الثورة فى مجال المعلومات يتصل – مباشرة – بمعدل تدفقها ، فإكتشاف اللغة .. ثورة .. وابتكار حروف الكتابة ثورة .. وإختراع المطبعة ثورة .. وإستحداث وسائل الاتصال ثورة .. لأنها جميعاً تسارعت بمعدل تدفق المعلومات ، ثم ها هى الثورة الجديدة تتجلى عند قمة الحدث وتقترب بمعدل التدفق من سرعة الضوء .. وكأنه إنفجار .

لقد وثقت الثورة ميلاد «صناعة المعلومات» وهى إضافة غير مسبوقة فى تاريخ ثورات المعلومات السابقة ، والتى عمدت إلى تحويل المعلومات إلى سلعة قابلة للتسويق.. ولكنها استبقت النشاط المعلوماتى تحت مظلة صناعات وخدمات أخرى ، إلا أن الثورة المعاصرة قامت بمزاوجة الأفرع فى صناعة قائمة بذاتها ، وتحت مظلتها تصطف أنشطة التعليم والبحوث ووسائل الإعلام والإتصال وخدمات المعلومات ، إلا أننى اتوقف بملاحظتين :

(*) وهى حقائق لن تتجاهلها محاورة الليبرالية الإجتماعية .

١ – أن المعلومات ليست صناعة بالمعنى التنظيمى للكلمة ، فهى لا تنسحب إلى وحدة مكان ولا تخضع لوحدة إدارة ، ولكن توصيف صناعة يأتى من قبيل المقارنات البنيوية والتى تعتمد على عناصر التكثيف ، فهناك صناعة مكثفة لرأس المال .. وهناك صناعة مكثفة للعمل ، ويضاف إليهما الآن صناعة مكثفة للمعرفة وهى صناعة المعلومات .

٢ – أن صناعة المعلومات ليست قطاعاً مستقلاً بذاته فـــى الإنشاء الهيكلى للإقتصاديات المعاصرة كما يفترض MARTINOV[٢٨] والذى أعاد تبويبه منفرداً كقطاع رابع بجانب القطاعات الثلاثة التقليدية (القطاع الأول .. قطاع إنتاج المواد الأولى ، والقطاع الثانى .. قطاع إنتاج السلع الصناعية ، والقطاع الثالث .. قطاع إنتاج الخدمات) ، ولكن – وفى إجتهاد الرؤية – فإن صناعة المعلومات ليست هى القطاع الرابع .. فهذا المسمى ينطبق على قطاع إنتاج المعرفة والتكنولوجيا والأفكار الجديد والتى لن تعود رصيداً ولكن تياراً ، وبالتالى.. فليس كل ما يتم إنتاجه – على سبيل المثال – من سلع إلكترونية يتم إلحاقه بهذا القطاع ولكن لا يلحق به إلا الأجيال الجديدة من هذه السلع، والبحوث العلمية النمطية ليست جزءاً من هذا القطاع ولكن البحوث العلمية المبدعة والخلاقة فقط .... إلخ ، وأضيف – وفى إجتهاد الرؤية – أن هذا القطاع لا يقتصر فقط على مجالات التعليم والبحوث ووسائل الإعلام والإتصال وأجهزة المعلومات وخدمات المعلومات ولكن يمتد ليشمل الإبداعات الفكرية والثقافية التى تحمل رؤى مستقبلية .. لأنها تشارك فى استطلاع المستقبل وتمد رءوس الجسور إليه .. دفعاً للحركة بإلهام البنوءة .

وعودة على بدء .. فإن ثورة إنفجار المعلومات قد نجحت بالفعل فى خفض تكلفة الإنتاج بحوالى ١٣ ٪[٢٩] سنوياً ، ومع إنتظام التدفق المعلوماتى بمعدلات مطردة .. بدت الينوليبرالية أكثر تفاؤلاً بالسيطرة على اللايقين ونفى الأزمة بإستعادة علم بحوث العمليات والبرمجة وعلم السبيرناطيقا كإحدى أليات إدارة الخطة ، بينما كانت ذبذبة الصدى تحمل البشارة النيو–ليبرالية بالتداول الحر للمعلومات كشاهد على عقد المصالحة بين الرأسمالية والليبرالية فى مستقبل التاريخ .. فى لحظة تتويج الفرد بإنتصاره النهائى وتشييع الدولة القومية إلى مثواها الأخير .

ولكن المرء لا يستطيع أن يصاحب التفاؤل النيو–ليبرالى بعيداً ، فهناك إكراهات مستقبلية (إقتصادية وإجتماعية وفكرية) تنتظرها عند حافة أزمة خانقة وقد تضطرها للهبوط فى الممر .. الذى أقلعت منه ، والإكراهات الإقتصادية يمكن إستقرائها هكذا : وفقاً لدراسة ديفيد ماكلوب[٣٠] فإن النسبة المقارنة لحجـــم المتاح من

المفردات التكنولوجية القابلة للتسويق فى الفترة ١٩٩٠/٢٠٥٠ هى ١ : ١٠٠ ، أى أن الحجم المتاح فى عام ٢٠٥٠ هو مائة ضعف الحجم المتاح فى عام ١٩٩٠ ، وهذه النسبة تفصح – وبالتأويل الحسابى – عند معدل تدفق تكنولوجى يرتفع إلى حوالى ١٠ ٪ سنوياً ، ومن ثم .. فإن معدل نمو الإستثمارات فى صناعة المعلومات سوف يتأرجح حول حوالى ١٣ ٪ سنوياً (١٠ ٪ للإحلال المعرفى + ٣ ٪ للبنية الإنتاجية) .

(٣) وفى ظل مقدمات فرضية تقول بأن معدل الإدخار لن يتجاوز ١٥ ٪ وأن معامل رأس المال سوف ينخفض إلى حوالى ١,٥ : ١[٣١] ، فإن أعلى معدل نمو متوقع للناتج المحلى الإجمالى فى ظل ثورة إنفجار المعلومات سوف يدور حول ١٠ ٪ .. وهذا المعدل يمثل الحد الأقصى نظرياً ولكن الواقع العملى لن يمسك به فى ظل دورات إقتصادية سوف يعرفها المستقبل إرتباطاً بسياسات مكافحة التضخم .

(٤) ولكن إذا قبلنا – نظرياً – بمعدل النمو السابق (١٠ ٪) ، وإذا أخذنا فى الإعتبار أن نسبة الاستثمارات فى صناعة المعلومات / إجمالى الاستثمارات فى الدول المتقدمة بلغت – فى المتوسط العام – حوالى ٢٠ ٪ فى عام ١٩٩٠[٣٢]، فإن التوقع ينتهى بنا إلى القول .. بأن كل الإستثمارات ينبغى توجيهها إلى صناعة المعلومات بحلول عام ٢٠٥٠ ، بينما يتراجع معدل نمو الاستثمارات فى الصناعات الأخرى إلى الصفر ، وهى مفارقة غير مقبولة إقتصادياً .. ولعلها تفسر شكوك إيما بونينو رئيسة إدارة حقوق الإنسان بالإتحاد الأوروبى ، عندما تساءلت بعلامة إستفهام .. إذا ما كانت الحكومات والشركات الغربية سوف تجد الوقت والمال اللازمين للاستثمار فى مجال صناعة المعلومات فى الدول النامية ، ثم أضافت علامة إستفهام أخرى .. وهى تنسحب بشكوكها إلى الدول الغربية ذاتها[٣٣] .

وهكذا .. فإن عام ٢٠٥٠ قد يكون سقفاً زمنياً لنمو صناعة المعلومات .. على عكس التوقعات المستقبلية للنيو–ليبرالية ، وفى الإتجاه المعاكس – أيضاً – تفصح المعاملات الداخلية فى هذه الصناعة عن إكراه أخر يشكك فى الرهان المستقبلى للنيوليبرالية على التداول الحر للمعلومات وعلى السيطرة المحكمة على تضخم التكاليف .

فالعلاقة المختبرة – ووفقاً لدراسات منشورة[٣٤] – بين الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير من ناحية والناتج المحلى الإجمالى من ناحية أخرى ، هى علاقة

تنتظم على منحنى طردى متناقص .. فزيادة هذا الإنفاق بحوالى ١٠ ٪ يثمر فى مداه زيادة الناتج المحلى الإجمالى بحوالى ٣,٢ ٪ فقط ، والمنحنى لا يحمل العلاقة فقط ولكنه يحمل أيضاً نتائجها إتصالاً بمقدمتين :

١ – أن نسبة الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير / الناتج المحلى الإجمالى تبلغ حوالى ١,٥ ٪ فى المتوسط العام للدول المتقدمة[٣٥] .

٢ – أن ثورة إنفجار المعلومات قد إرتفعت بمعدل تقادم المعلومات إلى مستويات تتهاوى أمامها – أحياناً – الفواصل الزمنية .

وفى الحساب الإقتصادى للمقدمتين .. فإن معدل الربحية الإنفاق على بحوث التنمية والتطوير لا ينبغى أن يتراجع عن حوالى ١٣٠ ٪ ، وهو معدل لا يمكن أن يتحقق إلا فى ظل إحتكار المنتجين والذى ينقطع به إرسال البث النيوليبرالى على موجه التداول الحر للمعلومات .. وتسلم فيه النيوليبرالية مصيرها إلى دورة جديدة من دورات إنقلاب الرأسمالية على نفسها .. فلقد كان الإحتكار دائماً هو الفاعل السببى لدورات الإنقلاب .

ولأن هذا المعدل يعنى زيادة سعر المعرفة بحوالى ١٥ ٪ سنوياً ، فإن الالتصاق الشديد للنيوليبرالية بالصناعات الكثيفة المعرفة قد يعجز مستقبلاً عن الحيلولة دون إرتفاع تكلفة الإنتاج .. وبالتالى إرتفاع معدل تضخم التكاليف ، فهناك – أولاً – حدود لتراجع الثقل النسبى للمواد الخام فى المكون السلعى .. فمن البديهى إنه لن يؤول إلى الصفر ، وهناك – ثانياً – حدود لإحلال البدائل الصناعية رخيصة الثمن بديلاً للمواد الخام الطبيعية .. فمستقبل التاريخ لن يطوب مجدداً أيدلوچية علمية تفترض قدرة الإنسان على إعادة خلق الطبيعية بأمان وبدون كوارث بيئية .. كما أن أصوات أنصار البيئة سوف ترتفع – وعن حق – بمحاذير المخاوف وسوف يكون صوتها مسموعاً ، وهناك – ثالثاً – حدود لإنخفاض أسعار المواد الخام الطبيعية وإلا فإن إقتصاديات العديد من بلدان العالم الثالث سوف تنهار تماماً .. فأحد المصادر الرئيسية لدخولها – إن لم يكن المصدر الأوحد أحياناً – تتدفق به عوائد صادراتها من هذه المواد ، ولعلى أضيف بين قوسين .. إن إرتفاع سعر المعرفة لن يقود النيوليبرالية – بإدعائها – إلى عولمة العلاقات الإقتصادية ، ولكنه سوف يقودها – بسياساتها – إلى عولمة الحروب الإقتصادية .

صناعة المعلومات يعترضها اللايقين الذى بشرت النيوليبرالية بإحتوائه ومكافحة التضخم قد تفلت من السيطرة التى تسعى النيوليبرالية لأحكامها .. فهناك إكراهات إقتصادية ، بينما الإكراهات الإجتماعية تنتظر على الناصية الأخرى من الطريق ..

فالمجتمع المدنى ذاته سوف يبدو مهدداً فى المستقبل تحت تأثير المفعول التراكمى للسياسات النيوليبرالية والتى سوف تقود بالضرورة إلى خلل مزمن فى سوق العمل ونسبة بطالة تتأرجح حول ٨ ٪ على الأقل .

فالسياسات النيوليبرالية لن تساوم على خيار مكافحة تضخم التكاليف .. فهو خيار مبدئى وأساسى ، وفى ظل إكراهات إقتصادية تعترض طريق صناعة المعلومات وترفع من سعر المعرفة ، فإنها (السياسات النيوليبرالية) سوف تلجأ إلى إحلال العقود المؤقتة بديلاً للعقود الدائمة فى سوق العمل .. فى محاولة لخفض تكلة العمل ، كما أنها سوف تعمد إلى إدارة الإنتاج فى المرحلة الأولى من قانون النسب المتغيرة.. وهى المرحلة التى تتسم بالإنخفاض المطرد للتكاليف المتوسطة(*) ، وفى هذه الحالة سوف يتم فك الإرتباط التعادلى بين أجر العمل وقيمة إنتاجيته الحدية .. أى أن النيولبيرالية سوف تتحرر من المبدأ النيوكلاسيكى القائل بتعادلهما وسوف تفترض – على العكس – أن قيمة الإنتاجية الحدية للعمل ينبغى أن تظل دائماً أكبر من أجره، وبالتالى لن يعود هناك – على الإطلاق – توازن فى سوق العمل ، وسوف تتحول البطالة إلى ظاهرة بنيوية ولن يفيد فى مصادرتها أو تقليصها خفض الأجور ، فهذا السوق وفى خلفيته النيوليبرالية تصدق فيه السببية التالية : زيادة إنتاجية العمل ← زيادة أجر العمل ← زيادة حجم العمالة ، وتصدق فيه أيضاً السببية المعكوسة : خفض إنتاجية العمل ← خفض أجر العمل ← خفض حجم البطالة .

وفى ظل البطالة كظاهرة بنيوية . فإن فئات إجتماعية عريضة سوف يتم إستلابها فى دوار التهميش الإجتماعى ، وفى الحلقة المفرغة للدوار .. سوف تتساقط حقوقها المدنية وتنفصل بالتالى عن المجتمع المدنى ، وهى مقدمة إلى نفى المجتمع المدنى ذاته .. والذى لن يعود مجتمعاً لكل أبنائه .. ولكن للناجحين فقط .. أى للأفراد الذين يملكون مشروعهم الخاص .. بالمدلول التجريدى للحكمة لا بالمدلول الإقتصادى لها ، وهكذا تذهب النيوليبرالية بعيداً فى مسودتها الإنشائية فى محاولة لتخليق مفهوم جديد للفردية .. توحد فيه الذات والموضوع فى صورة مركبة عبر المونتاج الإختزالى التالى :

١ – بما أن الليبرالية هى همزة الوصل بين الذات الحرة والموضوع الحر ، حيث الذات الحرة هى الفرد والموضوع الحر هو البرجوازية ، وحيث أن البرجوازية تهجر موقعها وتسلم مفاتيحه للأفراد الناجحين ، فإن الفرد – بالتالى – تتوحد فيه الذات الحرة والموضوع الحر ، وفى هذه اللحظة .. فإن المجتمع المدنى يكف عن أن يكون مجتمعاً مدنياً .. أى يتم نفيه .

(*) الإنتاج فى هذه المرحلة هو أحد حقائق الاقتصاديات المعاصرة والتى لن تتجاهلها محاورة الليبرالية الاجتماعية ولكنها سوف تحاول أن تخفف من أثارها الإجتماعية الحادة .

٢ – وحيث أن الليبرالية – وبمنظور إجتماعى – تقبل بتمثيل المجتمع المدنى كمعادل للذات الحرة .. وبتمثيل الدولة كمعادل للموضوع الحر ، وحيث أن المجتمع المدنى قد تم نفيه .. فإن الدولة بالضرورة لابد وأن يتم نفيها .. على حد تعبير CHEVENEMENT[٣٦] .

أن القبول بالفرد الذى تتوحد فيه الذات الحرة والموضوع الحر هو خيار خارج التاريخ وبالتبعية خارج مستقبله ، وخارجهما معاً – وبتلازم المرادف – تستقر المقولة النيوليبرالية عن فصل الدولة والمجتمع المدنى .. فهى إختزالاً تعبير عن الحاصل صفر.. فالفصل يتم فى توقيت نفى الإثنين .. المجتمع المدنى والدولة .

وفى استطلاع الرؤية .. فإن أجنحة النيوليبرالية لن تحلق بعيداً ، وإذا شئت تعبيراً أكثر دقة فإن النيوليبرالية بدأت من أزمة وسوف تنتهى إلى أزمة .. وهذا مقبول فى الوعى الليبرالى الذى يعترف بالأزمة كظاهرة بنيوية فى التاريخ ولا يبشر بنفيها فى مستقبله ، ولكن ما ليس مقبولاً أن يفترض البعض أن النيوليبرالية هى الصيرورة الجدلية لمستقبل التاريخ وشاهد على نهايته .

ويوماً ما .. قال الرئيس الأمريكى الأسبق إيزنهاور «هناك حاجة إلى قرار .. طالما هناك أزمة» ، ولعنا نستطرد .. وهناك حاجة إلى محاورات طالما هناك أزمة ، وإحداها محاورة الليبرالية الإجتماعية .